

Distr.: General  
9 July 2012  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والخمسون

جنيف، ١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

### التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا\*

#### استعراض عام

##### موجز تنفيذي

يتناول تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٢ التحدي المتمثل في التوفيق بين الحاجة إلى التحول الهيكلي وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. والواقع أن المعضلة التي تواجه حكومات أفريقيا تتمثل، من جهة، في حاجة البلدان الأفريقية إلى تسريع التحول الهيكلي من خلال التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي بغية تحقيق تحسينات جوهرية وواسعة النطاق في رفاهة البشر. ورغم أن المستوى الحالي لاستخدام الموارد المحلية في أفريقيا، من جهة أخرى، يبلغ نصف المستوى العالمي، فإن من شأن التحول الهيكلي أن يفاقم الضغوطات البيئية التي تنجم عن الاستخدام المكثف للموارد الطبيعية وعن زيادة توليد النفايات والتلوث.

ويرى التقرير أن هذه المعضلة يمكن تجاوزها باتباع استراتيجية تحول هيكلي مستدام تشمل اعتماد تدابير تجعل التحول الهيكلي أولوية من أولويات السياسة الإنمائية مع ضمان الفصل النسبي لاستخدام الموارد الطبيعية والآثار البيئية عن عملية النمو. ويقتضي الفصل النسبي استخدام الموارد بكفاءة أكبر من خلال تقليص حجم المدخلات المستخدمة

\* ينبغي أن يُقرأ هذا الاستعراض العام بالاقتران مع التقرير الكامل (UNCTAD/ALDC/AFRICA/2012).

لإنتاج أي وحدة من وحدات المخرجات الاقتصادية. والفصل النسبي يعني أيضاً ضرورة بذل جهود للتخفيف من الأثر البيئي لأية موارد تستخدم أو لأية أنشطة اقتصادية يُضطلع بها. ويتناول التقرير كيفية تحديد الأولويات الاستراتيجية للفصل النسبي وكيفية معالجة القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالاستثمار والتنمية التكنولوجية اللذين يُعتبران المحركين الرئيسيين للفصل.

وينبغي للتحويل الهيكلي المستدام أن يبدأ بتطوير القطاع الخاص وأن تقوده دولة إنمائية فعالة وتدعمه مجموعة من السياسات الوطنية والدولية. ولهذا الغرض، يؤكد التقرير الحاجة الماسة إلى بيئة تمكينية ملائمة على المستوى الدولي. ويشمل هذا التحويل، في جملة أمور، اعتماد تدابير داعمة من قبيل زيادة المساعدات لقطاع الطاقة من أجل إنتاج المزيد من الطاقة، خصوصاً الطاقة المستدامة، ومن أجل زيادة كفاءة استخدام الطاقة. ولتطوير قطاع الصناعة الخضراء، وهو أمر يجب أن يكون في صلب التحويل الهيكلي المستدام في أفريقيا، ستكون هناك حاجة إلى وضع آليات لتعزيز نقل التكنولوجيا. وفي القطاع الزراعي، ينبغي أن تركز السياسات على تشجيع قيام ثورة خضراء في أفريقيا تستند إلى تكثيف الإنتاج الزراعي بصورة مستدامة.

## مقدمة

١- إن التحول الهيكلي ضروري للتغلب على صعوبات التنمية التي تواجه أفريقيا. ويحيل المفهوم إلى عملية تتغير من خلالها الأهمية النسبية لمختلف قطاعات وأنشطة اقتصاد ما مع مرور الزمن. ويعني ذلك، في السياق الأفريقي، تراجعاً نسبياً في الزراعات ذات الإنتاجية المنخفضة وفي الأنشطة الاستخراجية ذات القيمة المضافة المنخفضة، وزيادة نسبية في الصناعات التحويلية والخدمات المرتفعة الإنتاجية. بيد أن التحول الهيكلي سيف ذو حدين. فبينما يُرسي هذا التحول أسس النمو الاقتصادي الكبير والمستدام، فإنه يؤدي أيضاً إلى تدهور نوعية البيئة، ما لم تُتخذ إجراءات متأنية لضمان الاستدامة البيئية خلال عملية التحول.

٢- ويبحث التقرير كيف يمكن للبلدان الأفريقية أن تشجّع التحول الهيكلي دون تفويض الجهود الرامية إلى تحقيق الاستدامة البيئية، ويولي اهتماماً خاصاً بكيفية إسهام الفصل النسبي لاستخدام الموارد والأثر البيئي عن النمو الاقتصادي في عملية التحول. علاوة على ذلك، يقدم التقرير حقائق نمطية حول استخدام الموارد في أفريقيا والكفاءة في هذا الاستخدام، وهي حقائق ضرورية لفهم طبيعة وحجم تحديات التنمية المستدامة التي تواجهها المنطقة. أخيراً، يقدم التقرير إطاراً استراتيجياً للتحول الهيكلي المستدام ويحدد السياسات التي يمكن اعتمادها لتشجيع هذا التحول في أفريقيا.

## أولاً- الاستنتاجات الرئيسية

٣- إن مستوى استخراج المواد الخام في أفريقيا متدنٍ للغاية مقارنةً بالمتوسط العالمي. ففي عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة الاستخراج المحلي للمواد الخام ٥,٤ أطنان للفرد في أفريقيا مقابل متوسط عالمي يبلغ ١٠,٢ أطنان. غير أن ثمة اختلافات كبيرة بين البلدان الأفريقية. فمستويات الاستخراج في كل من الجزائر وجنوب أفريقيا، على سبيل المثال، تبلغ ١٠,٤ أطنان و١٤,٤ طناً للفرد على التوالي، بينما تبلغ مستويات الاستخراج في كل من ملاوي وكوت ديفوار ٢ طن و٢,٧ طن على التوالي.

٤- وسُجّلت زيادة في الاستخراج المحلي للمواد الخام في أفريقيا خلال العقود الثلاثة الماضية، لكن معدل الاستخراج للفرد سجّل تراجعاً. ورغم أن مستويات الاستخراج المحلي للمواد الخام للفرد الواحد متدنية جداً في أفريقيا، فإن الاستخراج المحلي للمواد الخام في المنطقة زاد من ٢,٨ مليار طن عام ١٩٨٠ إلى ٥,٣ مليار طن عام ٢٠٠٨، أي بزيادة تُقدّر بنحو ٨٧ في المائة خلال العقود الثلاثة الماضية. لكن نسبة الاستخراج المحلي للمواد الخام للفرد الواحد تراجعت بحوالي ٨ في المائة خلال الفترة نفسها.

٥- وتمثل الكتلة الأحيائية أكثر من نصف استخراج المواد الخام في أفريقيا، لكن حصة الموارد غير المتجددة من مجموع المواد المستخرجة زادت من ٣٨ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ٧٤ في المائة عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بصفات المواد، تمثل الكتلة الأحيائية الجزء الأكبر من الاستخراج المحلي للمواد الخام في أفريقيا، رغم أن حصتها من الاستخراج تراجمت من ٦٢ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ٥٣ في المائة عام ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، زادت نسبة الموارد غير المتجددة من مجمل المواد المستخرجة من ٣٨ في المائة إلى ٤٧ في المائة خلال الفترة نفسها.

٦- ويمثل الوقود الأحفوري الجزء الأكبر من صادرات أفريقيا وواردها من المواد الخام. علاوة على ذلك، فإن أفريقيا مصدر صاف للموارد غير المتجددة ومستورد صاف للموارد المتجددة. وفي عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة الوقود الأحفوري من مجمل صادرات المواد الخام ٧٥ في المائة، أي بزيادة تتجاوز ٥٠ في المائة عن المعدل العالمي. وفيما يتعلق بالواردات، يشكل الوقود الأحفوري نحو ٣٧ في المائة من مجمل الواردات؛ والكتلة الأحيائية ٣٢ في المائة، والمعادن اللافلزية ١٨ في المائة؛ والمعادن ١٣ في المائة. وعند تصنيف المواد إلى مواد متجددة وغير متجددة، يتبين أن أفريقيا مستورد صاف للموارد المتجددة (الكتلة الأحيائية) ومصدر صاف للموارد غير المتجددة.

٧- ويبلغ الاستهلاك المحلي للمواد الخام في أفريقيا حوالي نصف المعدل العالمي البالغ ١٠,٤ أطنان للفرد وهو تراجع من ٥,٦ أطنان للفرد عام ١٩٨٠ إلى ٥,٣ أطنان للفرد عام ٢٠٠٨. ففي عام ٢٠٠٨ كان استهلاك المواد الخام للفرد في المنطقة ٥,٣ أطنان، مقابل معدل عالمي بلغ ١٠,٤ أطنان للفرد. وبالإضافة إلى ذلك، لم يسجل تغيير كبير في استهلاك الفرد للمواد الخام في المنطقة لعدة أسباب أهمها التزايد الكبير في عدد السكان. وبينما زاد متوسط استهلاك الفرد في آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة قيد النظر، فإنه تراجع تراجعاً ضئيلاً في أفريقيا من ٥,٦ أطنان عام ١٩٨٠ إلى ٥,٣ أطنان عام ٢٠٠٨. ورغم انخفاض مستوى الاستهلاك المحلي للفرد من المواد الخام في أفريقيا، فإن الاستهلاك المحلي العام لهذه المواد في المنطقة زاد من ٢,٥ مليار طن عام ١٩٨٠ إلى ٤,٩ مليار طن عام ٢٠٠٨، أي بزيادة تبلغ حوالي ٩٠ في المائة خلال الفترة قيد النظر. وعلاوة على ذلك، بلغ استهلاك المواد الخام في أفريقيا عام ٢٠٠٨ نحو ٧,٢ في المائة من الاستهلاك العالمي، مقابل ٦,٨ في المائة عام ١٩٨٠ رغم أنها تضم زهاء ١٣,٨ في المائة من سكان العالم.

٨- وتمثل الموارد غير المتجددة حصة كبيرة من الاستهلاك المحلي للمواد الخام في البلدان الأفريقية التي تسجل مستوى أعلى نسبياً من التنمية الصناعية. وبين البلدان الأفريقية الستة عشر التي تتوفر بشأنها بيانات ذات نوعية جيدة عن فئات المواد الخام، فإن البلدان التي يبلغ فيها الاستهلاك المحلي للفرد من المواد الخام مستوى أعلى مقارنةً بالمتوسط الأفريقي البالغ ٥,٣ أطنان، تتمتع أيضاً بمستوى أعلى نسبياً من التنمية الصناعية. وتسجل جنوب أفريقيا، وسيشيل، والجزائر، والمغرب، ومصر، على سبيل المثال، استهلاكاً محلياً عالياً من المواد الخام للفرد الواحد

إضافة إلى قيمة مضافة للصناعة التحويلية للفرد تفوق المتوسط الإقليمي البالغ ١٢٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

٩- وإنتاجية المواد الخام في أفريقيا هي الأدنى بين مناطق العالم، لكنها تحسنت خلال العقود الثلاثة الماضية. فمستوى إنتاجية المواد الخام في أفريقيا كان خلال تلك الفترة متديناً للغاية بالمقارنة مع المتوسط العالمي. ففي عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، كان متوسط إنتاجية المواد الخام في أفريقيا حوالي ٥٢٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة للطن الواحد من المواد الخام، وهي نسبة متدنية جداً مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ ٩٥٠ دولاراً للطن الواحد من المواد الخام. ورغم تدني مستوى إنتاجية المواد الخام في أفريقيا، فإنها سجلت زيادة حادة من ٣٣٨ دولاراً للطن عام ١٩٨٠ إلى ٥٢٠ دولاراً للطن عام ٢٠٠٨.

١٠- واستخدام الطاقة في أفريقيا متدنٍ وهو يتزايد بسرعة أقل من سرعة تزايد استغلال المواد الخام. ففي عام ٢٠٠٩، لم يتجاوز استهلاك الفرد للكهرباء في أفريقيا ٥٦١ كيلوواط - ساعة مقابل ٧٤١ كيلوواط - ساعة في آسيا، و ١ ٨٨٤ كيلوواط - ساعة في أمريكا اللاتينية، و ٢ ٧٣٠ كيلوواط - ساعة في العالم. بيد أن استخدام الطاقة في أفريقيا زاد بحوالي ١٦,٣ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٨.

١١- وكان إسهام أفريقيا في انبعاثات غازات الدفيئة الأقل في العالم، لكنها المنطقة الأكثر تأثراً بتغير المناخ. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في أفريقيا ٩٢٨ مليون طن، مقابل ١٠ ٠٣٠ مليون طن في آسيا و ١٢ ٠٤٥ مليون طن في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي عام ٢٠٠٩، سجلت أفريقيا ٣,٢ في المائة فقط من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، وهي نسبة تعكس تراجعها الكبير في مجال التنمية الصناعية، وبالتالي تراجع مستويات الدخل واستهلاك الطاقة فيها. وفيما يتعلق بتأثير تغير المناخ، يُتوقع أن تراجع المحاصيل الزراعية بحوالي ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ مما سيُعرض ٧٥ مليون شخص إلى ٢٥٠ مليون شخص في أفريقيا لخطر تزايد شح المياه نتيجة تغير المناخ.

١٢- أما عمليات استخدام الأراضي فهي لا تتسم بالكفاءة في أجزاء كبيرة من أفريقيا. وكفاءة استخدام الأراضي متدنية جداً في أفريقيا جنوب الصحراء بسبب التغيرات الواسعة النطاق على الغطاء الأرضي (إزالة الغابات) وتدهور الأراضي بشكل أساسي. وفي عدة بلدان أفريقية، تفوق خسائر الإنتاجية المرتبطة بالاستغلال البشري للأراضي بكثير ما يُحصى من كتلة أحيائية. علاوة على ذلك، وعلى عكس الكثير من البلدان الأوروبية والآسيوية، لم يتمكن الكثير من البلدان الأفريقية من تحسين كفاءة استخدام الأراضي كاستخدامها على سبيل المثال في زيادة غلات المحاصيل لكل مساحة من الأرض مع مرور الزمن. ففي السنغال وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، تراجعت كفاءة استخدام الأراضي في العقود الماضية. أما مصر وجنوب أفريقيا اللتان تفاخران بنظاميهما المتقدمين نسبياً للإنتاج الزراعي فهما أقلية لا تسير في هذا الاتجاه.

## ثانياً - الرسائل والتوصيات

١٣ - يدفع التقرير بأنه على الرغم من ضرورة إجراء التحول الهيكلي لتلبية الاحتياجات الإنمائية الرئيسية لأفريقيا ومواجهة التحديات الإنمائية، فإن هذا التحول ينبغي أن يجري على نحو يُراعي الاستدامة البيئية. وفي هذا الصدد، يوصي التقرير بالألا تتبع البلدان الأفريقية مسار التنمية الذي اتبعته الاقتصادات الصناعية الحالية، والذي انطوى على تشجيع النمو الاقتصادي على حساب البيئة.

١٤ - والرسالة الرئيسية التي يتضمنها التقرير هي أن تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا يتطلب تدابير متأنية وجماعية واستباقية لتشجيع التحول الهيكلي والفصل النسبي لعملية النمو عن استخدام الموارد الطبيعية والأثر البيئي. ويشدد التقرير، بصورة خاصة، على الحاجة إلى وضع استراتيجية إنمائية للتحول الهيكلي المستدام، الذي يعرف بالتحول الهيكلي المصحوب بالفصل النسبي لعملية النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد والأثر البيئي.

١٥ - وهناك عدة أسباب تدفع بالبلدان الأفريقية إلى تشجيع التحول الهيكلي المستدام الآن. أولها أن استراتيجية "تحقيق النمو الآن وتنظيف آثاره فيما بعد" التي تتبعها البلدان الصناعية الحالية لم تعد قابلة للاستمرار بالنظر إلى صعوبة إصلاح الضرر اللاحق بالبيئة. وثانيها أن النمط الحالي للنمو الاقتصادي لا يمكن استمراره في الأجلين المتوسط والطويل، وأن الاتجاهات الحالية لاستنزاف الموارد وتدهور النظام الإيكولوجي من شأنها أن تتسارع في المستقبل، في ظل تزايد عدد السكان وارتفاع مستويات المعيشة والتحول الهيكلي. وثالثها أن لخيارات الهياكل الأساسية والتكنولوجية أثر الارتعاش، أي أن البلدان تجد نفسها عالقة في مسار تنمية معين. وبالتالي، فإن تأخير تنفيذ التحول الهيكلي المستدام قد يصبح مكلفاً للغاية في المستقبل خاصة إذا أدت الظروف البيئية المتردية إلى الاستبدال المبكر للاستثمارات السابقة. لكن ثمة فوائد اقتصادية محتملة، في الوقت نفسه، يمكن جنبها من الفصل النسبي، وهي فوائد ترتبط بشكل خاص بزيادة إنتاجية الموارد.

١٦ - ويؤكد التقرير أن البلدان الأفريقية غير متجانسة؛ وبالتالي فإن الخيار الأمثل من الأدوات السياسية المتعلقة بالفصل النسبي سيختلف من بلد إلى آخر. ويرى التقرير أن الفصل يكمن في صميم التحول الهيكلي المستدام، لكنه يدفع بأن على مقررسي السياسات الأفارقة التركيز على الفصل النسبي بدلاً من الفصل المطلق، بالنظر إلى الاحتياجات التنموية الخاصة لأفريقيا والمستوى المتدني لاستخدام الموارد فيها. ويستتبع الفصل النسبي زيادة في استخدام الموارد، ولكن بمعدل يقل عن معدل زيادة الإنتاج، بينما يقتضي الفصل المطلق خفضاً في الكمية المطلقة للموارد المستخدمة، بغض النظر عن مستوى الإنتاج. وينبغي أن تواصل البلدان الأفريقية استخدام مواردها الطبيعية لدفع النمو، لكن ينبغي أن تقوم بذلك بفعالية أكبر وبطريقة أكثر استدامة.

١٧- وفي هذا الصدد، يوصي التقرير بأن تمنح البلدان الأفريقية الأولوية لثلاثة مجالات حاسمة لتعزيز إنتاجية الموارد والتخفيف من الأثر البيئي لاستخدام الموارد. وهذه المجالات هي الطاقة والصناعة والزراعة.

١٨- الطاقة: يتطلب تعزيز التحول الهيكلي المستدام في أفريقيا توفير فرص أفضل للوصول إلى مصادر الطاقة الحديثة، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة وتيسير الانتقال من مصادر الطاقة غير المتجددة إلى مصادر الطاقة المتجددة. وتشمل الخيارات السياسية لتعزيز الوصول إلى مصادر الطاقة الحديثة برامج كهربية الأرياف وتقديم حوافز اقتصادية لتقليل الكلفة النسبية للطاقة الحديثة للأسر المعيشية والشركات. كما أن التعاون الإقليمي في إنتاج الطاقة وتوزيعها يكتسي أهمية حاسمة في تعزيز الوصول إلى الطاقة الحديثة في المنطقة. وفيما يتعلق بتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة، يرى التقرير أن تحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا بشكل عاملاً حاسماً. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نقل التكنولوجيا من البلدان الشريكة المتقدمة والناشئة إلى أفريقيا ومن خلال بناء القدرات الوطنية على الوصول إلى التكنولوجيات القائمة واستخدامها وتكييفها وعلى خلق التكنولوجيات اللازمة متى أمكن ذلك.

١٩- الصناعة: تتطلب موازنة التحول الهيكلي مع حماية البيئة تحسين إنتاجية الموارد وتقليل الأثر البيئي الناجم عن عملية التصنيع. ويوصي التقرير بأن تحفز البلدان الأفريقية شركاتها المحلية على تحسين إنتاجية الموارد، من خلال دعمها، على سبيل المثال، في اعتماد تكنولوجيات نظيفة أو سليمة بيئياً ومن خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الخفيض الكربون. ويقترح أيضاً أن تولى البلدان الأفريقية المزيد من الاهتمام لتقليل الأثر البيئي لاستخدام الموارد في القطاع الصناعي، ربما من خلال استخدام الحوافز الاقتصادية والتدابير التنظيمية بغية حث الشركات على اعتماد تكنولوجيات إعادة التدوير. وبالإضافة إلى ذلك، يرى التقرير أن إلغاء دعم الوقود الأحفوري قد يؤدي أيضاً دوراً هاماً في حث الشركات على الاستعاضة عن الوقود الأحفوري بمصادر الطاقة المتجددة كلما كانت هذه الاستعاضة ممكنة. ويرى التقرير أن على الحكومات الأفريقية أن تستخدم أدوات ضريبية وتجارية وتنظيمية لخلق روح التنافس وتعزيزها في إنتاج وتصدير السلع والخدمات البيئية كسخانات الماء الشمسية ومنتجات إعادة التدوير والمصابيح الفلورية.

٢٠- الزراعة: يتطلب التشجيع الفعلي للتحول الهيكلي المستدام في أفريقيا زيادة الإنتاجية الزراعية وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة بيئياً. وفي هذا الصدد، يرى التقرير أن على الحكومات الأفريقية أن تدعم الوصول إلى التكنولوجيات المعززة للإنتاجية وأن تحسن الإدارة المستدامة للأراضي والموارد الطبيعية من خلال إصلاح نظم حيازة الأراضي، وتحديد حقوق الملكية وإعمالها بشكل أفضل، وتقييد وتنظيم واردات المواد الكيميائية الخطرة والمبيدات الحشرية وغيرها من الملوثات.

٢١- التكنولوجيا والابتكار: يُشدّد التقرير على أهمية التكنولوجيا والابتكار في تشجيع التحوّل الهيكلي المستدام. وفي هذا الصدد، يرى أن الاستراتيجيات الموجهة نحو فصل الموارد والأثر البيئي ينبغي أن تشمل السياسات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وينبغي أن تُشدّد هذه السياسات على اقتناء التكنولوجيات النظيفة والفعالة وتطبيقها وتكييفها، وعلى تطوير قدرات البلدان الأفريقية على القفز نحو هذه الأنواع من التكنولوجيا كلما أمكن ذلك. وقد يساعد نشوء نظم ابتكارية موجهة نحو الاستدامة في تحقيق هذا الهدف. بيد أن القفز نحو التكنولوجيا سيتطلب نقل المزيد من التكنولوجيا من البلدان الشريكة المتقدمة والناشئة إلى البلدان الأفريقية، وقدرات استيعابية محلية أكبر، وقاعدة علمية وتكنولوجية محلية أقوى.

٢٢- وينبغي أن تؤدي الدولة دوراً حاسماً في تشجيع التحوّل الهيكلي المستدام. وبالنظر إلى العوامل الدخيلة المرتبطة بتشجيع التحوّل الهيكلي المستدام وإلى طول أجل الاستثمارات المطلوبة، فإنه من غير المرجح أن تلتزم الشركات (أو القطاع الخاص) من تلقاء نفسها بهذه الاستثمارات. ونتيجة لذلك، لا بد أن تتخذ الدولة إجراءات متأنية للشروع في عملية التحوّل. ويتحدد أكبر، ينبغي أن تؤدي الدولة دوراً قيادياً؛ وأن تتواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين لتحديد المجالات أو الأنشطة التي تحظى بالأولوية وأن تدعم مجالات الأولوية هذه باستخدام الأدوات المتاحة. ومع أنه من المتوقع أن تؤدي الدولة دوراً قيادياً في تشجيع التحوّل الهيكلي المستدام، فإن عليها أن تبذل جهداً فعلياً لإشراك أصحاب المصلحة المحليين الآخرين في العملية، خصوصاً القطاع الخاص، بهدف تعزيز فرص النجاح.

٢٣- وينبغي أن تُعالج المشاكل البيئية في أفريقيا بوصفها مسألة تنمية. ويرى التقرير أن البلدان الأفريقية لا ينبغي أن تعالج المشاكل البيئية لوحدها. بل ينبغي أن تُعالج هذه المشاكل في إطار جهود جماعية ترمي إلى تعزيز التنمية. وفي كثير من الأحيان، يكون التنسيق ضعيفاً للغاية بين الإدارات الحكومية المعنية بالمسائل البيئية والوزارات الرئيسية مثل وزارات المالية والتجارة والزراعة والطاقة. وقد أدى ذلك إلى غياب الاتساق في وضع السياسات وتنفيذها. ويتعين على الحكومات الأفريقية تعزيز التعاون بين الوزارات بشأن هذه المسائل وضمان معالجتها بطريقة شمولية. ويستدعي ذلك إدماج المسائل البيئية في استراتيجيات التنمية الوطنية.

٢٤- تحسين إدارة ريع الموارد الطبيعية: إن حشد الموارد المالية أمر حاسم للنجاح في تشجيع التحوّل الهيكلي المستدام. فهو يتيح الإمساك بزمام عملية التحوّل والتطوير على الصعيد المحلي ويسمح بالوصول إلى التمويل الطويل الأجل الذي تُس الحاجة إليه. وفي هذا الصدد، يرى التقرير أن على البلدان الأفريقية أن تُحسّن استخدامهما لريع الموارد الطبيعية، بوسائل منها وضع نسبة مئوية معينة من هذا الريع في صندوق خاص يُخصص لتمويل الاستثمارات العامة في البنى التحتية، وتكوين الرساميل البشرية، وتطوير التكنولوجيا واقتنائها، وتطوير الطاقة وحماية رأس المال الطبيعي. وتكتسي الشفافية والمساءلة أهمية في ضمان عدم اختلاس أموال الصندوق بل وضمان استخدامها في الأغراض المخصصة لها.



٢٥- ومن المهم رصد السياسات وتقييمها. ولا بد للبلدان الأفريقية أن تضع نظاماً فعالاً لرصد وتقييم التقدم في تنفيذ برامج وسياسات الاستدامة. ويتطلب ذلك تعزيز القدرة المحلية على جمع الإحصاءات البيئية، وهي إحصاءات ضرورية لتصميم مؤشرات الاستدامة وتقييم أثر التدابير السياساتية البيئية.

٢٦- وثمة حاجة إلى دعم دولي. فبينما يتوجب على الحكومات الأفريقية أن تؤدي دوراً قيادياً في صوغ وتنفيذ استراتيجيات التحوّل الهيكلي المستدام، فإنه من الضروري إرساء بيئة تمكينية ملائمة على الصعيد الدولي تشمل تدابير الدعم. وينبغي أن تهدف هذه البيئة التمكينية الدولية إلى تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة التي حُدّدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢. وبعبارة عامة يعني ذلك ما يلي:

(أ) لا ينبغي تقييد البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تسريع النمو الاقتصادي والتحوّل الهيكلي بل ينبغي لها أن تسعى إلى تعزيز الاستدامة البيئية من خلال الفصل النسبي بدلاً من الفصل المطلق، علماً أن الفصل المطلق أنسب للبلدان التي حققت بالفعل مستويات معيشية عالية؛

(ب) ينبغي أن توفر البلدان المتقدمة الدعم المالي، خصوصاً للمساعدة في تطوير قطاع الطاقة، وأن تُيسر نقل التكنولوجيا لدعم التحوّل الهيكلي المستدام، وأن تصمّم نظام التجارة الدولي ونظام حقوق الملكية الفكرية على نحو يُيسّر عملية التحوّل الهيكلي المستدام.

٢٧- وعلى الصعيد الدولي ثمة حاجة إلى حيز كافٍ في مجال السياسات العامة. فالنظم التجارية والنقدية والمالية الدولية تؤثر في قدرة أفريقيا على تشجيع التحوّل الهيكلي المستدام لأنها تُحدد مجموعة الأدوات السياساتية الممكنة التي تستطيع البلدان استخدامها لدعم عملية التحوّل. ونتيجة لذلك، يشدد التقرير على ضرورة أن يتيح المجتمع الدولي للبلدان الأفريقية حيزاً كافياً في مجال السياسات العامة لتشجيع التحوّل الهيكلي المستدام. فثمة حاجة، على سبيل المثال، إلى أن تُجسد القواعد التجارية الدولية هدي في حماية البيئة والحد من الفقر.

٢٨- كما أن ثمة حاجة إلى اتساق سياساتي على الصعيدين الإقليمي والدولي. وجهود أفريقيا لتشجيع التحوّل الهيكلي المستدام سيكون لها الأثر الأقصى إذا كانت السياسات على الصعيدين الإقليمي والدولي متسقة مع السياسات على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تتنافس البلدان الأفريقية فيما بينها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية من خلال تقديم حوافز سخية للمستثمرين الأجانب دون اعتبار للتبعات البيئية لهذه الاستثمارات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويتعين على البلدان الأفريقية أن تتجنّب "السباق إلى الحضيض" وأن تضع معايير بيئية إقليمية يتوجب على المستثمرين الأجانب الامتثال لها. ويتعين على المجتمع الدولي أيضاً وضع سياسات تجارية ومالية واستثمارية وبيئية أكثر تماسكاً فيما يتعلق بأفريقيا بما يضمن أن تُكمل هذه السياسات الجهود الوطنية الرامية إلى تشجيع التحوّل الهيكلي المستدام.